

ملف الرخصة: كيف تدفع الحكومة السائقين إلى القهر بين القومسيون الطبي وغياب الحماية والنقابة العاجزة؟



الخميس 16 أبريل 2026 04:30 م

تحولت واقعة السائق ماهر البيومي ابن قرية الزعاترة في دمياط من حادثة محلية مؤلمة إلى اتهام مباشر لمنظومة حكومية كاملة، بعدما انتهت رحلة رجل يبلغ 64 عاما أمام مبنى القومسيون الطبي في غيط النصارى، وهو يلاحق أوراقا وفحوصات تعيده إلى حقه في العمل أو تفتح له بابا آمنا للمعاش بعد إصابة عمل قاسية استنزفت صحته ومال أسرته وتؤكد التغطيات المنشورة أن العثور على جثمانه أمام مقر اللجنة الطبية لم يكن مشهدا منفصلا عن سياق سابق من التعثر والإجهاد والضغط المالي، بل جاء في ذروة أزمة طويلة مع الرخصة المهنية والفحص الطبي والعجز عن تحمل نفقات جديدة فوق إصابة قديمة في الساق

تكشف القصة في جوهرها أن الحكومة لا تدير ملف السائقين المهنيين باعتباره ملف عمل وحقوق وحماية اجتماعية، بل تديره باعتباره سلسلة طلبات ورسوم واعتمادات ولجان، بينما يظل العامل وحده في مواجهة الإصابة والشيخوخة والفقير ولذلك لم تعد واقعة ماهر البيومي مجرد مأساة فردية، بل صارت دليلا على أن البيروقراطية في مصر يمكن أن تدفع عاملا مسنا إلى الحافة حين تطالبه الدولة بما يفوق طاقته، ثم تتركه بلا حماية قانونية أو نقابية أو علاجية حقيقية

القومسيون الطبي من بوابة تنظيم إلى أداة إنهاك

بدأت المأساة من النقطة التي يفترض أن تضمن سلامة العامل لا أن تكسره، لأن القومسيون الطبي تحول في حالة ماهر البيومي من إجراء تنظيمي عادي إلى باب معطل للرزق ومصدر ضغط متكرر على رجل أنهكته إصابة سابقة وتؤكد الروايات المنشورة أن الرجل كان يتردد على اللجنة الطبية لإنهاء أوراق مرتبطة بالرخصة أو المعاش، بينما واجه طلبات فحص وتأجيلات ومراجعات زادت من العبء النفسي والمادي عليه

ثم تتضاعف المسؤولية على الدولة لأن الفحص الطبي السنوي للسائقين بعد سن السنتين ليس إجراء اختياريًا يمكن تجاوزه، بل شرط إلزامي لاستمرار مزاولة المهنة وحين تفرض الحكومة هذا الشرط من دون مسار مدعوم لكبار السن والمصابين، فإنها تنقل كلفة الإثبات الطبي إلى العامل نفسه، رغم أن الرجل في هذه الحالة كان يحاول فقط استعادة مورد رزق أساسي بعد حادث أصابه أثناء العمل

وفي هذا السياق، طالب هشام فؤاد رئيس النقابة العامة للمرافق في يناير 2025 بدمج العمالة غير المنتظمة في التأمين الصحي وبرامج التدريب المهني، محذرا من أن هذه الفئات تواجه المرض والإصابة من دون غطاء كافٍ وتكتسب هذه المطالبة معناها هنا لأن حالة ماهر البيومي تكشف أن السائق المصاب لا يجد مسارا علاجيا وتأهيليا مدعوما يوصله إلى اللجنة الطبية من موقع الحماية، بل يصل إليها من موقع الانكسار

كما يزيد العبء لأن منصات المجالس الطبية المتخصصة ووزارة الصحة تعرض خدمات الفحص والتنظيم الإداري، لكنها لا تقدم ما يثبت وجود نظام خاص يخفف كلفة الاختبارات الثقيلة عن السائق المهني المسن الذي يعود من إصابة عملٍ وبذلك يصبح الفحص الطبي في التطبيق العملي حاجزا طبقيًا، لأن من يملك المال ينجز أوراقه، بينما يعلق الفقير بين الإصابة والانتظار والعجز عن دفع التكلفة

إصابة العمل بلا عقد تكشف سقوط الحماية الاجتماعية

لا تقف الأزمة عند القومسيون الطبي، لأن أصل الكارثة يبدأ من شكل التشغيل نفسه داخل قطاع النقل البري، فالتغطيات المرتبطة بواقعة ماهر البيومي تربط إصابته بحادث سابق وقع أثناء عمله في نقل المياه لصالح جهة مقاولات، من دون أن يظهر في الوقائع ما يثبت تمتعه بعقد عمل رسمي أو حماية تأمينية تكفل له العلاج والتعويض وإعادة التأهيل بعد إصابة أنهت قدرته الطبيعية على العمل

وتكشف بيانات وزارة العمل أن تسجيل العمالة غير المنتظمة يفترض أن يتم عبر صاحب العمل أو المندوب المفوض، مع تقديم عقد العملية أو أمر الإسناد أو أمر التشغيل وكشف الأجور المعتمد. وهذا يعني أن الدولة تعرف تماما شكل المستندات التي تحفظ حق العامل على الورق، لكنها لم تضمن أن يتحول هذا الإطار الرسمي إلى حماية فعلية للسائقين الذين يعملون يومية أو عبر المقاولين والوسطاء.

ومن هنا يظهر الخلل السياسي قبل الإداري، لأن وزارة العمل تتحدث عن الحماية والرعاية والتشغيل، بينما يبقى العامل الحقيقي خارج السجلات إلى أن يقع الحادث أو يبدأ العجز. ثم تكتشف الأسرة بعد ذلك أن كل الحديث الرسمي عن الرعاية لا يساوي شيئاً إذا لم يكن العامل مسجلاً أصلاً، وإذا لم تكن هناك رقابة حقيقية على الشركات والمقاولين الذين يشغلون السائقين بلا عقود وبلا التزامات واضحة.

وفي هذا الملف، قال كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية إن النقابات هي الجهة الأقدر على حصر العمالة غير المنتظمة، وإن وزارة العمل أخفقت في الوصول إلى الحجم الحقيقي لهذه الفئات حتى في أوقات الأزمات. وتفسر هذه الملاحظة كيف يضع سائق مثل ماهر البيومي بين المقاول والوزارة والنقابة، فلا يجد جهة واحدة تتحمل مسؤوليته كاملة عند الإصابة أو العجز.

ثم يزيد المشهد قسوة لأن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي تتيح نظرياً اشتراك فئات العمالة غير المنتظمة عبر نموذج مخصص، لكن الوصول إلى هذه الحماية يظل مرهوناً بالمبادرة الفردية والإجراءات السابقة على الحادث. أما من عمل سنوات بلا تسجيل فعلي وبلا عقد ملزم، فإنه يكتشف متأخراً أن الدولة تملك النماذج واللوائح، لكنها لا تملك آلية فعالة تضمن ألا يسقط العامل من الأصل خارجها.

النقابة تحصي الرسوم ولا تمنع السقوط

تدخل النقابة العامة للعاملين بالنقل البري في صلب الأزمة لأن هيكلها القائم يفترض أنه يمثل السائقين ويحميهم، لا أن يكتفي بإدارة العضوية والصندوق. وتظهر البيانات المنشورة أن النقابة رفعت تعويض الوفاة الناتجة عن الحوادث إلى 100 ألف جنيه اعتباراً من مايو 2025، كما رفعت تعويض العجز الكلي إلى 40 ألف جنيه، وهي أرقام تستخدمها النقابة لإظهار حضورها في ملف الحماية.

لكن هذه الأرقام نفسها توضح حدود الدور النقابي، لأن التعويض يأتي بعد الكارثة لا قبلها، ولأنه يبقى مشروطاً بعضوية منتظمة وآليات صرف ولائحة صندوق لا تمنع أصل السقوط في الفقر والعجز. فالسائق المصاب يحتاج قبل الوفاة أو العجز الكامل إلى علاج وتأهيل ومرافعة قانونية على جهة العمل ومساندة إدارية أمام القومسيون الطبي، لا إلى بيان لاحق عن قيمة التعويض بعد فوات الأوان.

ويزداد النقد للنقابة حين يتبين أن هيكلها موجود في المحافظات واللجان المهنية، بينما لم تظهر في الوقائع حماية حقيقية لماهر البيومي وهو يلاحق حقاً مهنيًا يمسه بقاءه المعيشي. فوجود صندوق حوادث لا يعفي النقابة من مسؤولية أوسع، لأن النقابة التي تحصيل الرسوم من تجديد الرخصة أو تستفيد من العضوية يفترض أن تقف قبل الأزمة وفي أثنائها، لا أن تكتفي بسرد مزايا مالية محدودة.

وفي قراءة أشمل، قال الخبير الاقتصادي العمالي إلهامي الميرغني إن أكثر من 70% من العمال في مصر يعملون في أوضاع غير منتظمة، وإن هناك فجوة كبيرة بين بيانات وزارة العمل والواقع الفعلي. ويشرح هذا التقدير لماذا تبدو قصة ماهر البيومي مأساة شخصية في ظاهرها، بينما هي في الحقيقة نموذج مكثف لسوق عمل واسع يفتقد العقود والحصر والحماية الفعالة.

كما أن قيمة المنح الموجهة للعمالة غير المنتظمة، رغم زيادتها أخيراً إلى 1500 جنيه في بعض المناسبات، لا تغير من أصل الأزمة، لأن المنحة الموسمية لا تعوض غياب عقد عمل ولا تغطي إصابة مركبة ولا تحسم نزاعاً مع القومسيون الطبي. ولذلك تبدو السياسة الحكومية قائمة على مسكنات دعائية متفرقة، بينما يظل العامل معرضاً للانهايار عند أول اختبار صحي أو مهني جدي.

لهذا لا تبدو وفاة ماهر البيومي أمام مبنى القومسيون الطبي في دمياط حادثة منفصلة يمكن طيها بمحضر أو بيان مقتضب، بل تبدو إدانة مباشرة لمنظومة حكومية تركت سائناً مسناً ينتقل بين إصابة العمل والفقر واللجنة الطبية من دون سند حقيقي. وما تكشفه القضية بوضوح أن الدولة لا تعجز عن سن الشروط، لكنها تعجز أو تمتنع عن تحمل الكلفة الإنسانية والاجتماعية لهذه الشروط حين تسقط على أفقر العاملين.

وفي المحصلة النهائية، فإن ملف ماهر البيومي يفتح باباً أوسع من مجرد تجديد رخصة مهنية، لأنه يضع الحكومة أمام مسؤولية سياسية وقانونية عن تشغيل بلا عقود، وحماية اجتماعية منقوصة، وقومسيون طبي مرهق، ونقابة محدودة الأثر. وهذه ليست تفاصيل إدارية صغيرة، بل عناصر مترابطة دفعت عاملاً إلى نهاية مأساوية كان يمكن منعها لو وجدت دولة تحمي العامل بدلاً من إنهاكه.